الأمم المتحدة

A/80/74/Add.1–E/2025/53/Add.1

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 April 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثمانون
البند 23 (أ) من القائمة الأولية*
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام 2025
25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025
البند 7 (أ) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسات العامة

تنفيذ قرار الجمعية العامة 226/79 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

تقرير الأمين العام

موجز

تقدَّم هذه الوثيقة عملا بقرار الجمعية العامة 226/79 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

وبلغ إجمالي تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المخصص للأنشطة التنفيذية[1] 45,6 بليون دولار في عام 2023، وهو ما يمثل نقصاناً بنسبة 16 في المائة، أو ما يقرب من 9 بلايين دولار، مقارنة بعام 2022. ويمكن أن يُعزى معظم هذا النقصان في المساهمات (95 في المائة) إلى نقصان في الموارد غير الأساسية، بينما يمكن أن تُعزى نسبة 5 في المائة المتبقية إلى نقصان في التمويل الأساسي. ولم تشكل المساهمات الأساسية سوى نسبة 18,8 في المائة من مجموع المساهمات في عام 2023، أو 12,7 في المائة من جميع المساهمات الطوعية (باستثناء الاشتراكات المقررة). وقد خُصصت المساهمات المتبقية إلى حد ما.

* A/80/50.

020525 150425 25-05619 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وكان إجمالي مبلغ المساهمات التي تلقتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2023 (بالقيمة الحقيقية) أدنى قدر تلقته منذ عام 2019، عندما انتُهي من وضع اتفاق التمويل الأصلي وبلغ حينها إجمالي المساهمات 40,7 بليون دولار. وعلاوة على ذلك، انخفضت المساهمات الأساسية بنسبة 2 في المائة منذ عام 2019.

وفي الوقت نفسه، ومنذ عام 2020، زادت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أنشطتها التنفيذية بنسبة 28 في المائة، أو 11 بليون دولار، متجاوزة بذلك ما مجموعه 51 بليون دولار، الذي أُنفق منه نحو 80 في المائة على الصعيد القطري. ويُعزى هذا الاتجاه إلى حد كبير إلى زيادة أنشطة المساعدة الإنسانية.

وبلغ إجمالي تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الأمم المتحدة المخصصة بصورة مرنة 2,8 بليون دولار في عام 2023، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 13 في المائة مقارنة بعام 2022. وهذه هي السنة الثانية على التوالي التي تنخفض فيها المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة الوكالات. وشكلت المساهمات المقدَّمة لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات التي تركز على التنمية نسبة 8,1 في المائة من إجمالي المساهمات غير الأساسية المخصصة للأنشطة الإنمائية في عام 2023. ولا يزال تمويل صندوقين من صناديق التمويل الجماعي للأمم المتحدة، هما الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وصندوق بناء السلام يقل بكثير عن الغايات المحددة في اتفاق التمويل. وبعد ست سنوات متتالية من النمو، انخفضت في عام 2023 المساهمات في التمويل المخصص بمرونة والمقدَّم للصناديق المواضيعية لوكالات بعينها بشكل كبير إلى ما يزيد قليلاً عن نصف المستويات التي بلغتها في عام 2022. وانخفضت المساهمات في الصناديق المواضيعية التي تركز على التنمية بنسبة 32 في المائة لتصل إلى 598 مليون دولار، أي بنسبة 4,5 في المائة من مجموع التمويل غير الأساسي للأنشطة الإنمائية. وبينما كانت 2022 سنة استثنائية من حيث تمويل الصناديق المواضيعية، كان التمويل المواضيعي المحصّل في عام 2023 والذي تجاوز بقليل مبلغ بليون دولار، هو الأدنى منذ عام 2019.

وظلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعتمد بشدة على عدد صغير من المساهمين في عام 2023، حيث استأثرت أكبر ثلاث حكومات مساهمة بنسبة 48 في المائة من التمويل من الحكومات (ألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية).

وتكمِّل هذه الوثيقة الفرعَ السابع من تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (A/80/74-E/2025/53). وترد جداول بيانات مفصلة عن التمويل حسب الكيان والجهة المساهمة والبلد المتلقي ونوع التمويل (الأساسي، وغير الأساسي، والجماعي، وما إلى ذلك) في مرفق إحصائي متاح على الإنترنت[ب].

(أ) تشمل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كلا من الأنشطة المتصلة بالتنمية في الأجل الطويل، وكذلك الأنشطة التي تركز على المساعدة الإنسانية في الأجل القصير.

(ب) انظر https://ecosoc.un.org/en/what-we-do/oas-qcpr/quick-links/2025-secretary-generals-report-implementation-qcpr.

أولا - مقدمة

1 - تضطلع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدور لا غنى عنه في دعم البلدان النامية في ما تبذله من جهود لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهي في وضع فريد يمكِّنها من تقديم دعم مصمَّم خصيصاً للحكومات من خلال نطاق انتشارها العالمي، وما تملكه من خبرة متنوعة في الدعم السياساتي، وقدرة لا مثيل لها على جمع مختلف الأطراف. واعترافاً بذلك، شدِّد في استعراض عام 2024 من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات على الحاجة إلى توفير التمويل الكافي كماً ونوعاً للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

2 - ورحبت الجمعية العامة باتفاق التمويل المعاد تنشيطه بوصفه الإجراء المشترك بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة لتأمين الوسائل المالية اللازمة لدعم البلدان في سبيل تحقيق نتائج إنمائية على أرض الواقع[1]. ويتطلب تأمين التمويل لتمكين البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في ميثاق التمويل، تحولا في أنماط التمويل نحو تمويل أكثر ملاءمة ومرونة وأكثر قابلية للتنبؤ به.

3 - وتُعرض في هذا التقرير حالة تدفقات التمويل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. يُظهر التحليل الوارد أدناه للبيانات المتاحة عن الفترة السابقة لعام 2023 انقطاعات في الاتجاهات المشهودة في التمويل على نطاق المنظومة والموارد المنفقة على الأنشطة المنفَّذة على المستوى القطري، والتي لم يُشهد لها مثيل منذ اعتماد خطة عام 2030. ولا تزال الاتجاهات الأخرى مستمرة، بما فيها التكوين المحدود لأنماط تمويل المساهمين والتكلفة الإجمالية للاستجابة الإنمائية والإنسانية للأمم المتحدة.

ثانيا - تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

ألف - نوعية التمويل ومقداره

4 - في عام 2023، بلغ إجمالي المساهمات المالية المقدَّمة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية 45,6 بليون دولار، أي بانخفاض قدره 16 في المائة أو ما يقرب من 9 بلايين دولار، مقارنة بعام 2022. ومن حيث القيمة الحقيقية[2]، كان هذا أدنى قدر يُسجل منذ عام 2019، حين بلغ إجمالي التمويل 40,7 بليون دولار. وأدى الانخفاض في التمويل في عام 2023، لأول مرة، إلى كسر الاتجاه المطرد لزيادة التمويل منذ اعتماد خطة عام 2030. وشكل هذا الأمر أيضاً خروجاً عن الاتجاهات المشهودة في مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، التي زادت بنسبة 1,6 في المائة من عام 2022 إلى عام 2023. ويُعزى معظم انخفاض التمويل في المقام الأول إلى انخفاض المساهمات غير الأساسية (أو المخصصة)، رغم أن المساهمات الأساسية تراجعت أيضاً بنسبة 5 في المائة مقارنة بعام 2022.

5 - ومنذ اعتماد خطة عام 2030، زادت المساهمات غير الأساسية بنسبة 44 في المائة، بالقيمة الحقيقية، مقارنة بزيادة المساهمات الأساسية بنسبة 13 في المائة فقط (انظر الشكل 1)[3]. وزادت

(1) قرار الجمعية العامة 226/79.

(2) بعد احتساب التضخم وتقلبات أسعار الصرف.

(3) الموارد غير الأساسية هي أموال تخصصها الجهة المساهمة لأغراض و/أو مواقع محددة. والموارد الأساسية هي مساهمات بدون قيود. وتشمل الموارد الأساسية الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية غير المخصصة.

المساهمات الأساسية وغير الأساسية في مجملها بنسبة 37 في المائة منذ عام 2015، متجاوزة نمو الدخل القومي الإجمالي. وارتفع مجموع المساهمات كحصة من الدخل القومي الإجمالي خلال نفس الفترة، من 0,037 في المائة في عام 2015 إلى 0,043 في المائة في عام 2023.

الشكل 1

الاتجاهات المشهودة في تدفقات التمويل الأساسي وغير الأساسي، 2015–2023

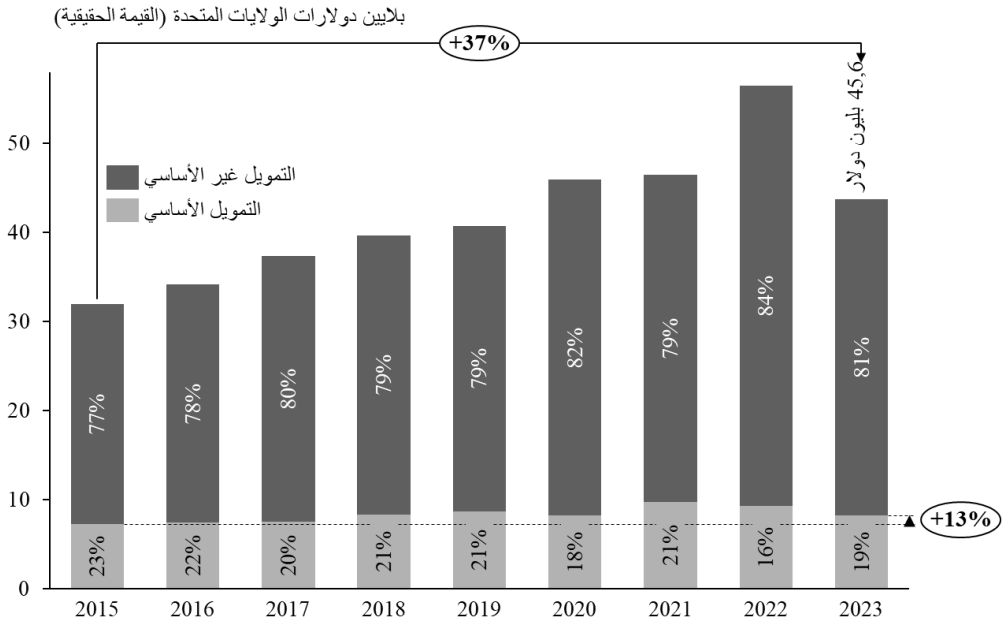

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، 2025.

6 - ويحدِّد اتفاق التمويل مستويات تخصيص الأموال لمختلف قنوات تقديم المساهمات (انظر A/79/72/Add.2-E/2024/12/Add.2). والموارد الأساسية هي أكثر طرائق التمويل مرونة، حيث تمكِّن أي نظام سريع الاستجابة من تخصيص الموارد بما يتماشى مع الأولويات الوطنية لمواجهة التحديات في البلدان المتلقية. ويتضمن اتفاق التمويل هدفاً تمويلياً مرناً يُتوخى الوصول إليه بحلول عام 2027، وهو حصة قدرها 30 في المائة من التمويل الأساسي في إجمالي التمويل الطوعي على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (باستثناء الاشتراكات المقررة). وفي عام 2023، لم تشكل الموارد الأساسية سوى نسبة 12,7 في المائة من مجموع المساهمات الطوعية؛ بما فيها المساهمات المقررة غير الطوعية، التي تصل بتلك الحصة إلى نسبة 18,8 في المائة.

7 - وعلى النقيض من ذلك، فإن نسبة 81 في المائة من التمويل المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي تمويل مخصص غير أساسي. بلغ إجمالي تمويل المشاريع والبرامج المقيد بشدة 25,9 بليون دولار في عام 2023. ومنذ عام 2020، ظلت المبالغ النسبية للأنواع الرئيسية من التمويل غير الأساسي دون تغيير إلى حد كبير (انظر الشكل 2).

الشكل 2

الأحجام النسبية لأنواع التمويل غير الأساسي (2018 و 2023)

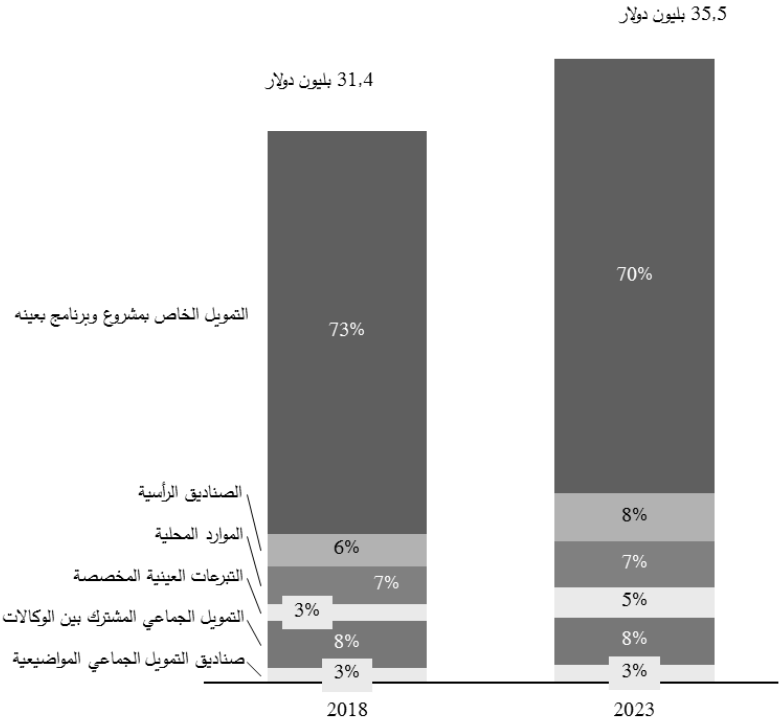

(بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2022)

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

8 - يستتبع تخصيص الأموال بشروط صارمة تكاليف مرتفعة في المعاملات وقد يتسبب في ازدواجية في الإبلاغ. كما أنه كثيراً ما يؤدي إلى التنافس بين الكيانات، لا سيما عندما يُضاعف جراء قلة الموارد الأساسية. وفي عام 2024، شهد أكثر من نصف الحكومات المساهمة التي شملتها الدراسة الاستقصائية زيادة في حالات التنافس بين كيانات الأمم المتحدة على ما تقدِّمه من تمويل (57 في المائة).

9 - ويمكن أن تؤدي التعبئة المشتركة للموارد إلى تفادي المنافسة على التمويل وحشد الاستثمارات حول أولويات البرامج المشتركة على الصعيد القطري. ولا تزال البرامج المشتركة تمثل حصة صغيرة من ميزانيات أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، أي أقل من 15 في المائة من الموارد في أكثر من نصف البلدان المستفيدة من البرامج. وفي عام 2024، أبلغ ما يقرب من نصف عدد المنسقين المقيمين عن زيادة في التعبئة المشتركة للموارد في جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية مقارنة بالعام السابق. وأفاد المنسقون المقيمون أيضاً بأن أفرقة الأمم المتحدة القطرية زادت من تركيزها على المجالات المواضيعية ذات الأولوية التي تجتذب المساهمين أو تتماشى مع الصناديق الرأسية وإقامة شراكات أقوى مع الوكالات الثنائية والمصارف المتعددة الأطراف. وفي الحالات التي أبلغ فيها المنسق المقيم عن انخفاض في جهود التعبئة المشتركة للموارد، كان ضمن العوامل الرئيسية عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتحوُّل تركيز أولويات المساهمين من المساعدة الإنمائية، وتحفظ الجهات المانحة المحلية على تمويل البرامج المشتركة.

باء - صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات

10 - وتجمع صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات كيانات الأمم المتحدة والمساهمين لدعم تركيز مواضيعي و/أو جغرافي محدَّد. فالاتفاق على البرنامج وإطار النتائج المشتركة يحقِّق الاتساق ووفورات الحجم ويقلل من تشتت الموارد.

11 - وبلغ إجمالي المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات 2,8 بليون دولار في عام 2023، بانخفاض 13 في المائة مقارنة بعام 2022 - وهو ثاني انخفاض سنوي على التوالي (انظر الشكل 3). وشكلت نسبة 6,2 في المائة من جميع المساهمات في عام 2023. وانخفضت المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات التي تركز على التنمية بنسبة 34 في المائة من ذروتها البالغة 1,6 بليون دولار في عام 2021. وقد أتى ذلك بعد فترة زادت فيها المساهمات في صناديق التنمية الجماعية المشتركة بين الوكالات لمدة ست سنوات متتالية.

الشكل 3

المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات بالقيمة الحقيقية، 2015-2023

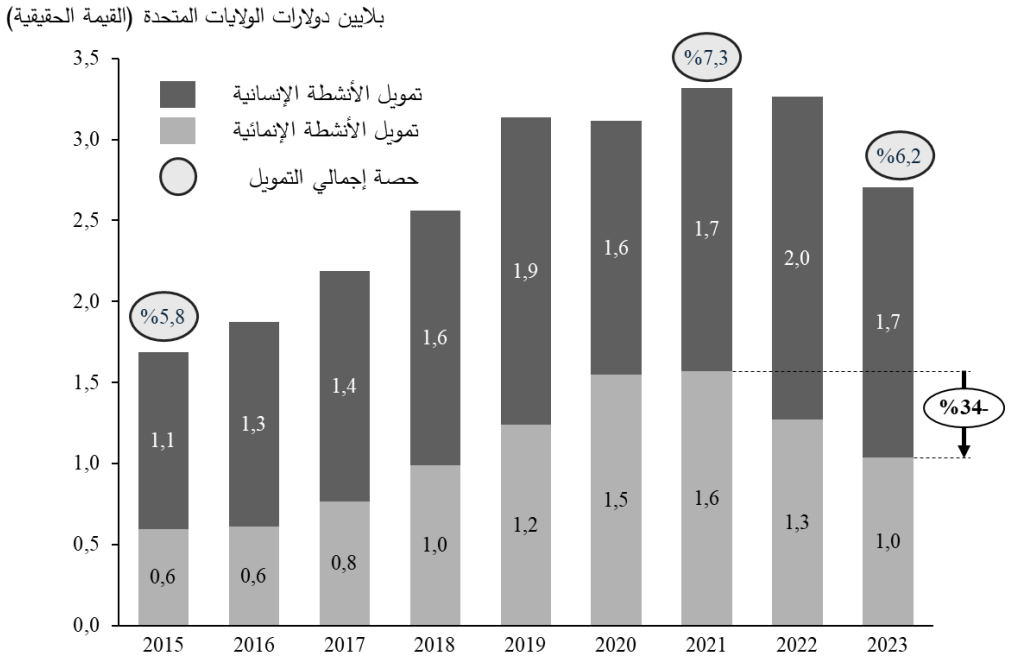

المصدر: قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، 2024؛ ومجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

12 - يبين الشكل 4 أكبر الحكومات المساهمة في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2023 وحصة مجموع مساهماتها غير الأساسية التي مولت الصناديق المشتركة بين الوكالات. وظلت ألمانيا أكبر بلد مساهم للعام الرابع على التوالي، بينما ساهمت أيرلندا وبلجيكا وهولندا (مملكة -) بأكثر من 30 في المائة من مجموع مساهماتها غير الأساسية في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات.

الشكل 4

أكبر البلدان المساهمة في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، 2023

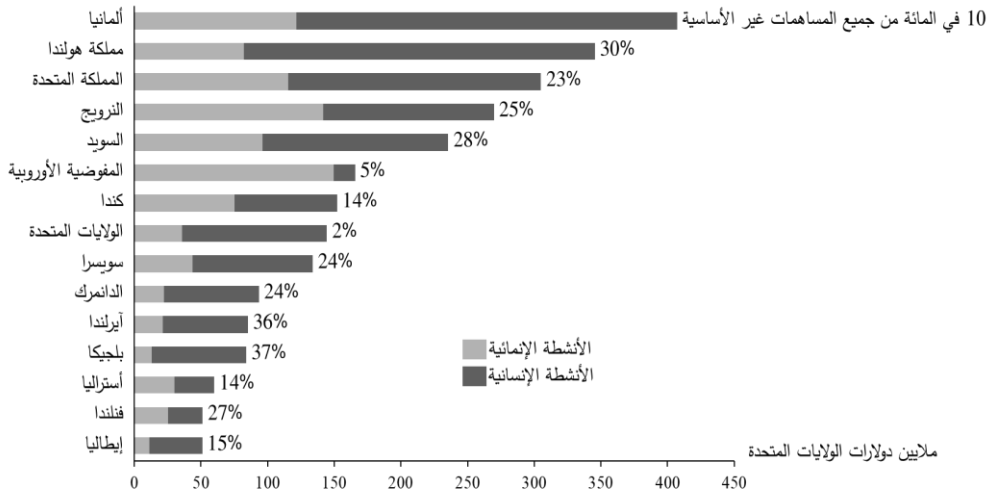

المصدر: قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، 2025؛ ومجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

13 - على الرغم من انخفاض مجموع المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2023، يمكن ملاحظة توسُّع في قاعدة التمويل. فقد استأثرت أكبر خمس دول مساهِمة بنسبة 55 في المائة من إجمالي المساهمات في عام 2023، مقارنة بنسبة 64 في المائة في عام 2021 و 72 في المائة في عام 2019. ويُعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض التمويل من بعض أكبر البلدان المساهمة، وإن كان عدد أكبر من الدول الأعضاء يدرك الفوائد التي يمكن أن تأتي بها صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات. وفي عام 2023، ساهمت 31 دولة من الدول الأعضاء بما لا يقل عن مليون دولار في هذه الأموال، مقارنة بـ 27 دولة عضواً في عام 2021.

14 - ويمكن لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات أن تتصدى للتحديات العالمية أو الإقليمية أو تلك الخاصة ببلدان بعينها. وقد قُدِّم أكثر من نصف هذه المساهمات (56 في المائة) للصناديق القطرية حيث ساهمت الصناديق العالمية والإقليمية بنسبة 41 في المائة من المساهمات (انظر الشكل 5).

15 - ولم تكن ثمة سوى 27 في المائة من المساهمات في الصناديق القطرية التي ركزت على التنمية في عام 2023، حيث رصد معظمُها لتمويل برامج إنسانية. وصناديق التنمية على الصعيد القطري هي موارد مخصصة بصورة مرنة وهي الأنسب لتوجيه الموارد نحو تحقيق الأولويات في أطر التعاون.

الشكل 5

المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2023، حسب النطاق الجغرافي

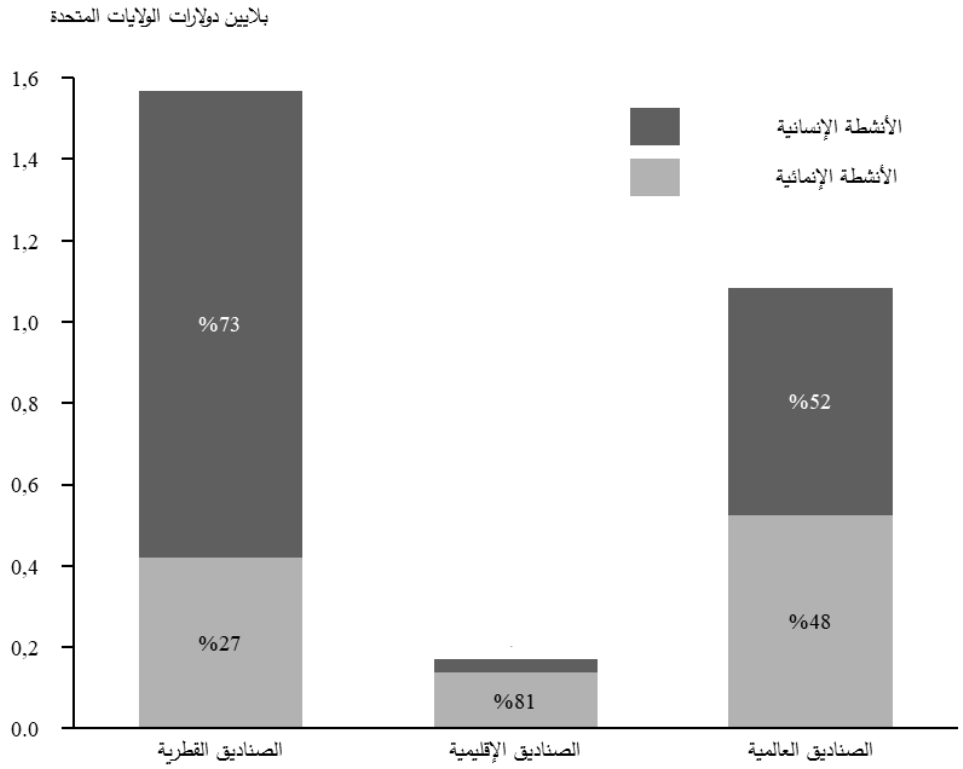

المصدر: قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، 2025.

16 - خُصص أقل بقليل من نصف المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات في عام 2023 للصناديق التي تركز على التنمية. فعلى سبيل المثال، يحفِّز الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة الاستثمارات الاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بإحراز التقدم نحو تحقيقها. وفي عام 2023، أعيد تنظيم إدارة الصندوق وأعيد تركيز استراتيجيته، تمشياً مع دوره باعتبارها أداة التمويل العالمية الرئيسية للأمم المتحدة للاستثمار في التحولات الرئيسية التي لا بد منها لتحقيق خطة عام 2030 على المستوى القطري، بقيادة المنسقين المقيمين.

17 - وفي عام 2024، تلقى الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة التزامات موقعة تزيد قيمتها قليلاً عن 100 مليون دولار. وحتى منتصف آذار/مارس 2025، تلقى ما يقرب من 90 مليون دولار، أي بزيادة قدرها نسبة 60 في المائة عن مجموع عام 2023، على الرغم من أن المساهمات ظلت أقل بكثير من هدف الحصول على 500 مليون دولار سنوياً المحدَّد في اتفاق التمويل[4].

18 - ومنذ إنشاء الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة في عام 2019 وهو يُستخدم لتوزيع 348 مليون دولار على 347 برنامجاً مشتركاً، بالتعاون مع 32 كياناً من كيانات الأمم المتحدة

(4) في البداية، وضمن اتفاق التمويل لعام 2019، كان الهدف هو الحصول على 290 مليون دولار من الالتزامات السنوية. وفي اتفاق التمويل الجديد لعام 2024، أصبح الهدف هو الحصول على 350 مليون دولار من الالتزامات السنوية بحلول عام 2027.

في 126 بلداً. وقد حفزت تلك الاستثمارات على جمع 6,6 بلايين دولار من التمويل الإضافي لأهداف التنمية المستدامة، وهو ما يمثل نسبة اقتراض تبلغ واحداً إلى 19، وذلك في المقام الأول بواسطة أدوات التمويل المختلطة وسندات الاستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والسندات الخضراء والزرقاء. ونتيجة لذلك، تعززت الخدمات الاجتماعية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وبناء القدرات لصالح أكثر من 206 ملايين شخص[5].

19 - وتلقى صندوق بناء السلام، وهو صندوق مشترك عالمي مشترك بين الوكالات، 143 مليون دولار من المساهمات في عام 2024، بزيادة قدرها 8,5 في المائة مقارنة بعام 2023، وهي أول زيادة سنوية منذ عام 2020 عندما بلغ مجموع المساهمات 180 مليون دولار. وابتداء من عام 2025، سيتلقى الصندوق اشتراكاً سنوياً مقرراً قدره 50 مليون دولار عقب قرار تتخذه الجمعية العامة[6].

20 - وفي 2024، صدرت عن طريق صندوق بناء السلام الموافقة على تقديم دعم لفائدة 53 برنامجاً، بلغت قيمته 116 مليون دولار في 32 بلداً وإقليماً. وسيكون الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام لعام 2025 أيضاً بمثابة فرصة للنظر في أدوات تمويل بناء السلام، كالصندوق، في إطار الجهود المبذولة للمضي قدماً بميثاق المستقبل وخطة بناء السلام والحفاظ على السلام.

21 - ويمكِّن اتفاق التمويل من التشديد على أهمية زيادة التمويل للصناديق المواضيعية الخاصة بوكالات بعينها، وهذه موارد مجمعة ومخصَّصة بشروط مرنة تدعم النتائج الرفيعة المستوى على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. وتسمح مرونة تلك الموارد لكيانات الأمم المتحدة بالاستجابة بمزيد من الفعالية وبتكلفة أقل، وهو ما يجعلها بمثابة تكملة سليمة للمساهمات الأساسية. وكما هو موضح في الشكل 6، انخفض التمويل للصناديق المواضيعية الخاصة بوكالات بعينها بمقدار النصف بين عامي 2022 و 2023، ليصل إلى 1,0 بليون دولار. وشكل ذلك التمويل نسبة 2,3 في المائة من جميع المساهمات في عام 2023. وعوِّض عن الانخفاض الكبير من مستوى قياسي بلغ 2,0 بليون دولار في عام 2022 إلى حد ما بالزيادة المؤقتة الحادة في التمويل المواضيعي الإنساني في عام 2022، استجابة لبدء الحرب في أوكرانيا. لكن التمويل المواضيعي للتنمية انخفض بنسبة 35 في المائة إلى أدنى مستوى له منذ عام 2018.

(5) انظر https://www.jointsdgfund.org/.

(6) قرار الجمعية العامة 257/78.

الشكل 6

الاتجاهات المشهودة في تمويل الصناديق المواضيعية الخاصة بوكالات محددة، 2015–2023

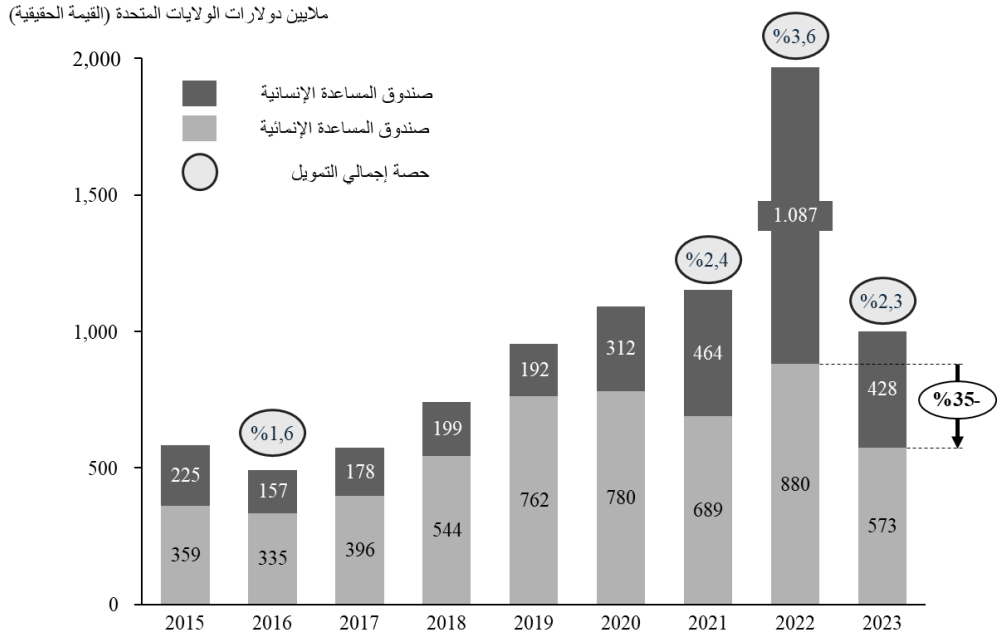

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

22 - تساعد الالتزامات المالية المتعددة السنوات بالموارد الأساسية على زيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل واتخاذ إجراءات أسرع وأكثر استدامة. كما أنها تساعد على تخفيض النفقات العامة لإدارة التمويل وتتيح التخطيط لآجال أطول. وعلى الرغم من هذه الفوائد، ظل التمويل المتعدد السنوات يواجه مستويات منخفضة أو لا يزال يشهد اتجاهات تنازلية منذ عام 2019. ويبين الشكل 7 اتجاهاً عاماً نحو الانخفاض في الالتزامات المتعددة السنوات منذ عام 2019 ضمن أربعة كيانات شكلت نسبة 70 في المائة من مجموع التمويل الأساسي الطوعي للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، على الرغم من حدوث تحسن متواضع بين عامي 2022 و 2023 بالنسبة لكيانين. وأشارت حكومات مساهمة إلى أن تمويلها للأمم المتحدة كان رهيناً بالموافقة السنوية على الميزانية، مما حدّ من قدرتها على تقديم التزامات تمويل متعددة السنوات.

الشكل 7

الالتزامات المتعددة السنوات لكيانات مختارة، 2019-2023

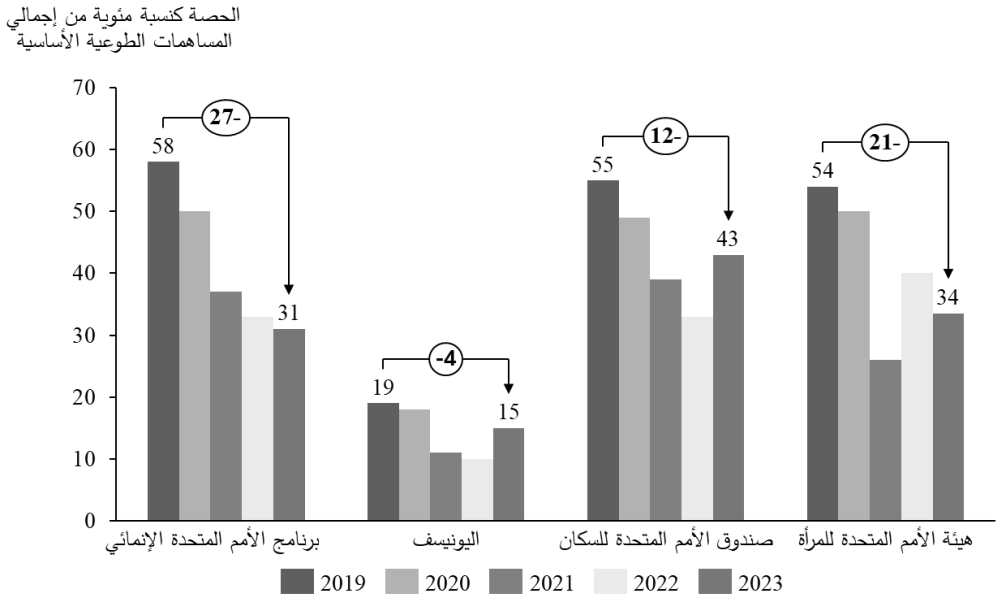

المصدر: وثائق المجلس التنفيذي.

جيم - تنوع قاعدة التمويل

23 - تعتمد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية اعتماداً كبيراً على كبار المساهمين فيها. ويبين الشكل 8 أكبر 10 دول أعضاء مساهمة بالتمويل الطوعي في عام 2023 والتي استأثرت مجتمعة بثلاثة أرباع جميع المساهمات الطوعية الواردة من الحكومات. واستأثرت أكبر دولة مانحة بنسبة 30 في المائة من المجموع حيث قدمت 9,3 بلايين دولار من المساهمات الطوعية في عام 2023. وشكلت الدول الأعضاء الـ 183 المتبقية 24 في المائة من المجموع.

الشكل 8

المصادر الرئيسية للمساهمات المقدَّمة من الحكومات في عام 2023

تُظهر النسب المئوية مساهمات الدول الأعضاء كحصة من مبلغ 31 بليون دولار الوارد من جميع الحكومات

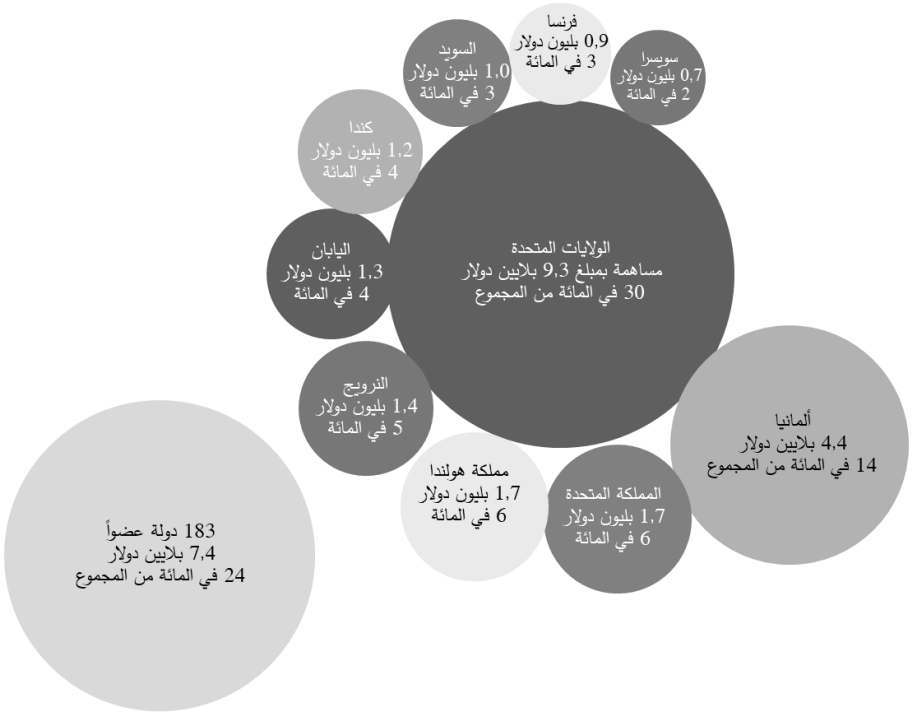

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

24 - حددت الجمعية العامة في اتفاق التمويل هدفاً لـ 40 دولة عضواً وهو تقديم ما لا يقل عن 10 ملايين دولار من المساهمات الطوعية الأساسية بحلول عام 2027، وذلك للمساعدة على خفض اعتماد المنظومة الإنمائية على عدد صغير من الدول المانحة. وفي عام 2023، تجاوزت 27 دولة عضواً هذه العتبة، بعد أن كانت 20 دولة في عام 2022. وشكلت الدول الثلاث الأولى التي قدمت مساهمات طوعية أساسية (الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وألمانيا) نسبة 41 في المائة من مجموع المساهمات الطوعية المقدمة من جميع الحكومات. وظلت هذه الحصة دون تغيير إلى حد كبير منذ اعتماد خطة عام 2030. ويبين الشكل 9 حجم التمويل الأساسي الطوعي الذي قدمته الدول الأعضاء الـ 27 التي قدمت 10 ملايين دولار على الأقل من التمويل الأساسي الطوعي في عام 2023، والنسبة المئوية التي مثلها ذلك التمويل مقابل مجموع مساهماتها الطوعية. وحققت سبع دول من تلك الدول الأعضاء هدف اتفاق التمويل المتمثل في تقديم تمويل أساسي كنسبة 30 في المائة من المساهمات الطوعية أو تجاوزته[7]، على النحو المبين في الشكل 9.

(7) بما فيها قطر التي بلغت حصتها 29,97 في المائة.

الشكل 9

أكبر الدول المساهمة بالتمويل الأساسي الطوعي وحجمه وحصته مقابل جميع المساهمات الطوعية، 2023

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

25 - في الاستعراض الجديد من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، دُعيت كيانات الأمم المتحدة إلى البحث عن الخيارات المتاحة لتنويع قاعدة المانحين لضمان تمويل أكثر استدامة ومرونة وقابلية على التنبؤ به. ويظل تنويع قاعدة التمويل من أولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال اتفاق التمويل، وذلك لضمان تمويل مستدام وتقليل الآثار المتباينة للتغييرات الحاصلة في سياسات الدول المانحة.

26 - ويبين الشكل 10 حجم التمويل الذي تلقته أكبر 10 كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من كبار مانحيها. ويوضح أنه بالنسبة لستة كيانات من أكبر 10 كيانات، استأثرت أكبر ثلاث دول مانحة بما لا يقل عن نصف المساهمات الواردة من جميع الحكومات. وفي حالة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي، أتى حوالي ثلثي التمويل الوارد من الحكومات من ثلاث دول أعضاء فقط. وكانت الولايات المتحدة أكبر بلد مساهم في تسعة من تلك الكيانات، وشكلت بالنسبة لكيانين من تلك الكيانات التسعة أكثر من نصف مجموع التمويل المقدَّم من الحكومات. وكانت ألمانيا ثاني أكبر بلد مانح لتسعة من أكبر 10 كيانات، حيث استأثرت بنسبة تصل إلى 20 في المائة من مجموع التمويل المقدم من الحكومات.

الشكل 10

حصة مجموع المساهمات الحكومية المقدَّمة من أكبر المساهمين إلى أكبر الكيانات، 2023

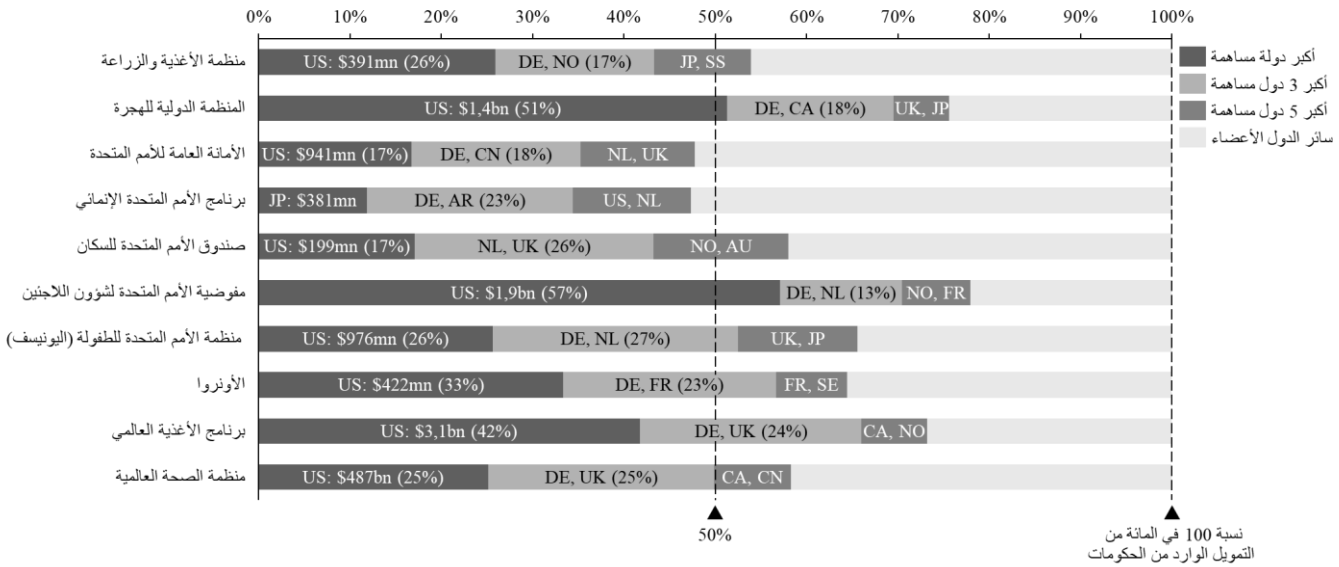

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

المختصرات: AR، الأرجنتين؛ AU، أستراليا؛ bn، بليون؛ CA، كندا؛ CN، الصين؛ DE، ألمانيا؛ FR، فرنسا؛ JP، اليابان؛ mn، مليون؛ NL، هولندا (مملكة –)؛ NO، النرويج ؛ SE، السويد؛ SS، جنوب السودان؛ UK، المملكة المتحدة؛ US، الولايات المتحدة الأمريكية.

27 - بلغ التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج مستوى قياسياً قدره 4,4 بلايين دولار في عام 2023. وزادت مساهمات حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بنسبة 31 في المائة منذ عام 2017، وزادت المساهمات الأساسية بنسبة 74 في المائة خلال الفترة ذاتها (انظر الشكل 11). وتستخدم أغلبية مساهمات حكومات البلدان المستفيدة من البرامج (59 في المائة) لتوفير الموارد المحلية كاستثمار قيّم في دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لبلد المساهم. وتتألف تلك المساهمات من منح أو قروض طوعية تقدمها المؤسسات المالية الدولية إلى كيانات الأمم المتحدة في البلد.

الشكل 11

التمويل المقدَّم من البلدان المستفيدة من البرامج، 2017-2023

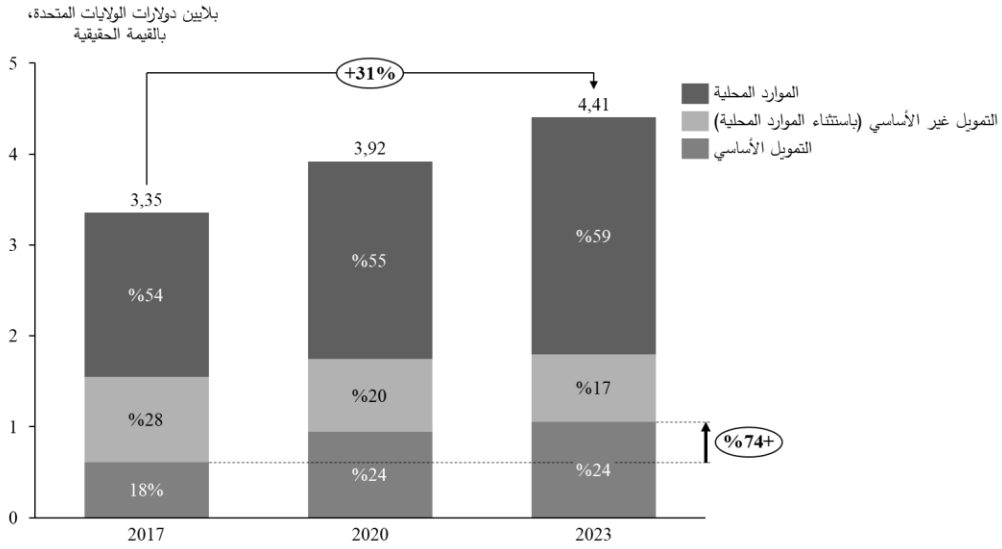

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

28 - يبين الشكل 12 الحكومات الـ 15 البلدان المستفيدة من البرامج التي ساهمت بما لا يقل عن 80 مليون دولار لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2023. وكانت الصين والهند أكبر بلدين يقدمان هذا التمويل الأساسي الطوعي.

الشكل 12

المساهمات الطوعية المقدَّمة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج في عام 2023

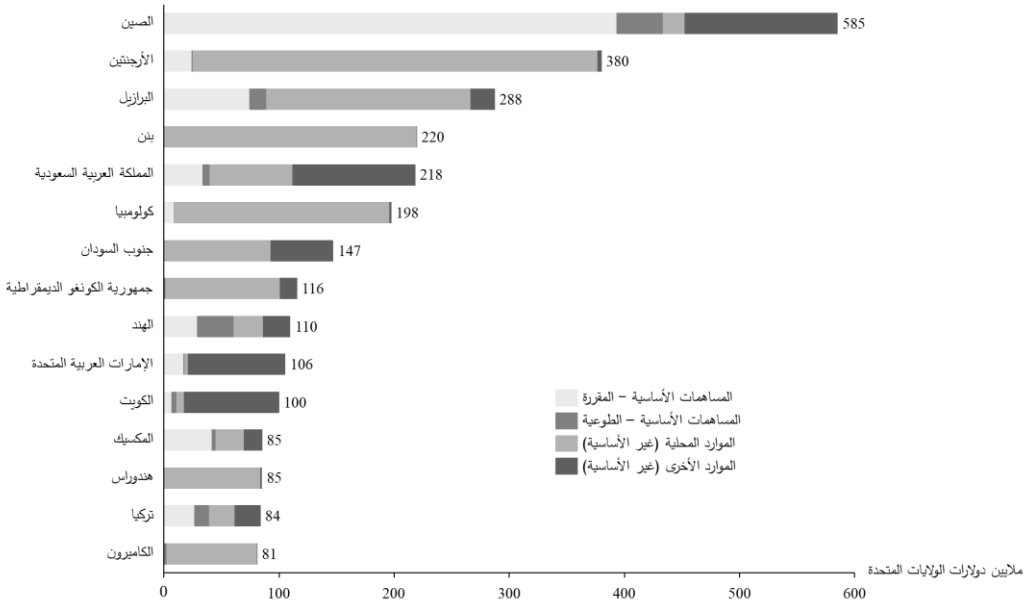

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

دال – تدفقات التمويل المقدَّم من الأطراف المتعددة ومن الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى

29 – في عام 2023، استأثرت الحكومات بثلاثة أرباع إجمالي التمويل، وهو مستوى ظل دون تغيير منذ عام 2019. وورد ربع التمويل من مجموعة متنوعة من المساهمين، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وكذلك الهيئات المتعددة الأطراف، بما فيها المؤسسات المالية والصناديق الرأسية (انظر الشكل 13).

الشكل 13

الفئات الرئيسية لمصادر التمويل، 2023

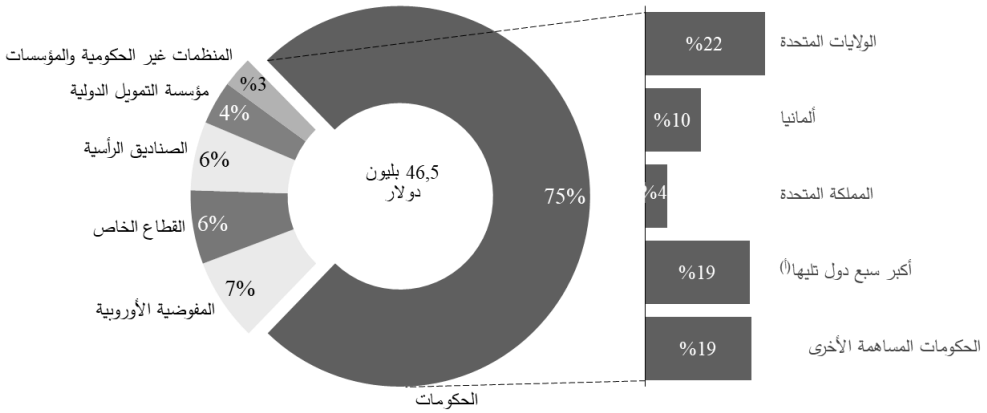

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

(أ) أكبر سبع حكومات مساهِمة تأتي بعد الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة هي (بهذا الترتيب) مملكة هولندا واليابان والنرويج وكندا وفرنسا والسويد وسويسرا.

30 – بلغ مجموع المساهمات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الآتية من المؤسسات المالية الدولية 1,7 بليون دولار في عام 2023، أي بانخفاض نسبته 20 في المائة مقارنة بالعام السابق. وهذا يتناقض مع النمو في حجم المحفظة الذي زادت بأكثر من الضعفين منذ عام 2020 وتمثل في الوقت الحالي نسبة 4 في المائة من إجمالي التمويل المقدَّم للمنظومة.

31 – وبلغ التمويل المقدَّم من القطاع الخاص 2,9 بليون دولار في عام 2023، أي بانخفاض بنسبة 27 في المائة عن عام 2022، وانخفضت المساهمات المقدَّمة من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات بنسبة 20 في المائة إلى 1,2 بليون دولار خلال الفترة ذاتها. غير أنه منذ عام 2020، زاد التمويل المقدَّم من القطاع الخاص بنسبة 20 في المائة وزادت مساهمات المنظمات غير الحكومية بنسبة 65 في المائة.

32 – وساهمت المفوضية الأوروبية بمبلغ 3,2 بلايين دولار في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2023، مما يجعلها ثالث أكبر مساهم إجمالي بعد الولايات المتحدة وألمانيا. وعلى غرار كبار المساهمين الآخرين، انخفض إجمالي المساهمات المقدَّمة من المفوضية الأوروبية، حيث انخفضت المساهمة المقدَّمة في عام 2023 بنسبة 26 في المائة عن تلك المقدَّمة في عام 2020.

33 - وتخصَّص أموال الصناديق الرأسية، التي تشكل نسبة 6 في المائة من مجموع التمويل، لمجال معين من مجالات التنمية مثل الطبيعة أو المناخ أو الطاقة أو الصحة. وتتألف هذه الصناديق التي تديرها لجان توجيهية مؤلفة من شركاء متعددي الأطراف، ولا تديرها الأمم المتحدة بصفة مباشرة. وبعد انخفاض في العام السابق، انتعشت المساهمات من خلال هذه الصناديق في عام 2023 إلى المستوى الذي بلغته في عام 2020.

هاء - الصورة الأعم للأطراف المتعددة

34 - نما النظام المتعدد الأطراف للمساعدة الإنمائية نمواً سريعاً، سواء من حيث عدد القنوات التي توجَّه من خلالها المعونة أو من حيث حجم التدفقات. ففي عام 2023، وجِّهت نسبة 45 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف، بعد أن كانت نسبتها 37 في المائة في عام 2010[8]. وفي الوقت نفسه، تلقت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حصة متقلصة من التمويل الإنمائي المتعدد الأطراف، تقل عن 29 في المائة في عام 2023، مقارنة بنسبة 34 في المائة في عام 2018. وكانت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي القناة الوحيدة التي تلقت موارد أساسية أقل من الموارد غير الأساسية، حيث لم تتجاوز حصة الموارد الأساسية نسبة 13 في المائة من المساهمات الأساسية المتعددة الأطراف المقدَّمة للأمم المتحدة في عام 2023 (انظر الشكل 14).

الشكل 14

القنوات الرئيسية للمعونة المتعددة الأطراف، بما في ذلك التدفقات الأساسية وغير الأساسية، 2013-2023

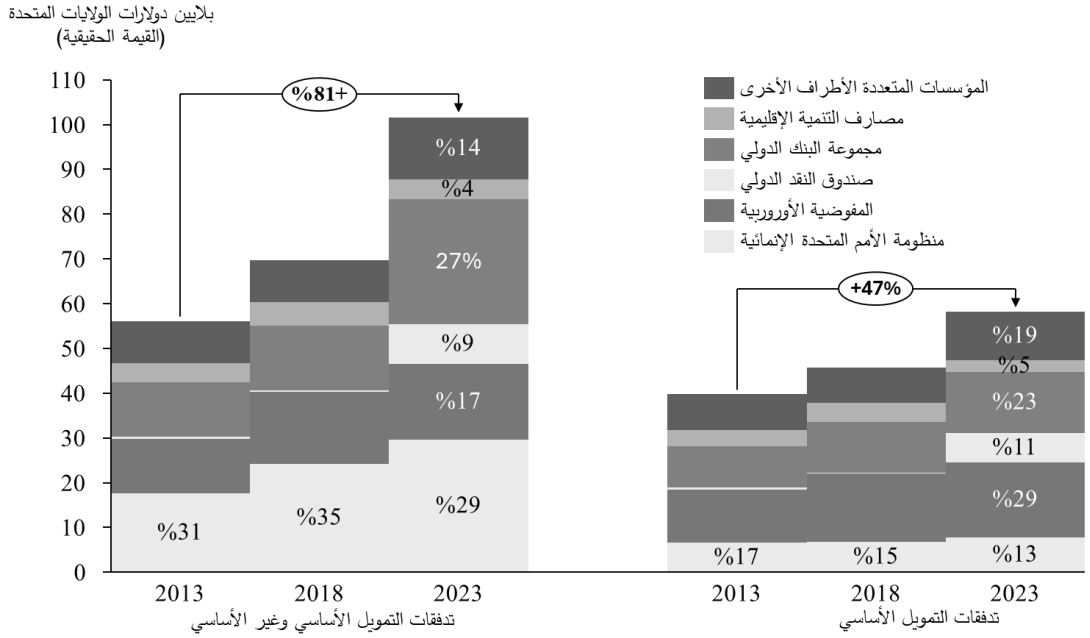

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة البيانات OECD.Stat.

(8) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Multilateral Development Finance 2024* (Paris, 2024).

ثالثا – استخدام الموارد

ألف – تخصيص الموارد بوجه عام

35 – خصصت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 51,4 بليون دولار للأنشطة التنفيذية الإنمائية والإنسانية في عام 2023. وشكّل ذلك نقصاناً قدره 4 في المائة مقارنة بعام 2022، بالقيمة الحقيقية، وكان أول مرة انخفض فيها إجمالي الإنفاق منذ اعتماد خطة عام 2030. ويمكن أن يُعزى الانخفاض في معظمه إلى الموارد المخصصة للأنشطة الإنسانية، التي انخفضت بنسبة 5 في المائة، بينما انخفض الإنفاق على الأنشطة الإنمائية بنسبة 2 في المائة. وشكلت الموارد المخصصة للمساعدة الإنسانية، البالغة 30,8 بليون دولار، نسبة 60 في المائة مع جميع الموارد المخصصة، واستأثرت المساعدة الإنمائية بنسبة 39 في المائة المتبقية من مجموع الإنفاق. ومنذ عام 2015، زادت الموارد المخصصة للأنشطة الإنمائية والإنسانية بمقدار 16 بليون دولار بالقيمة الحقيقية، حيث تمثل المساعدة الإنسانية الغالبية العظمى (86 في المائة) من هذه الزيادة، متجاوزة بكثير تباطؤ النمو في الإنفاق على الأنشطة الإنمائية (انظر الشكل 15).

36 – وشكّل هذان الشكلان من أشكال المساعدة ثلاثة أرباع مبلغ 68,5 بليون دولار في مجموع نفقات الأمم المتحدة في عام 2023، بزيادة قدرها 3 نقاط مئوية عن عام 2020. وشكل الإنفاق على خطة الأمم المتحدة العالمية وعمليات السلام ما يتراوح بين 12 و 13 في المائة من إجمالي النفقات لعام 2023.

الشكل 15

الموارد المخصصة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حسب نوع النشاط، 2015–2023

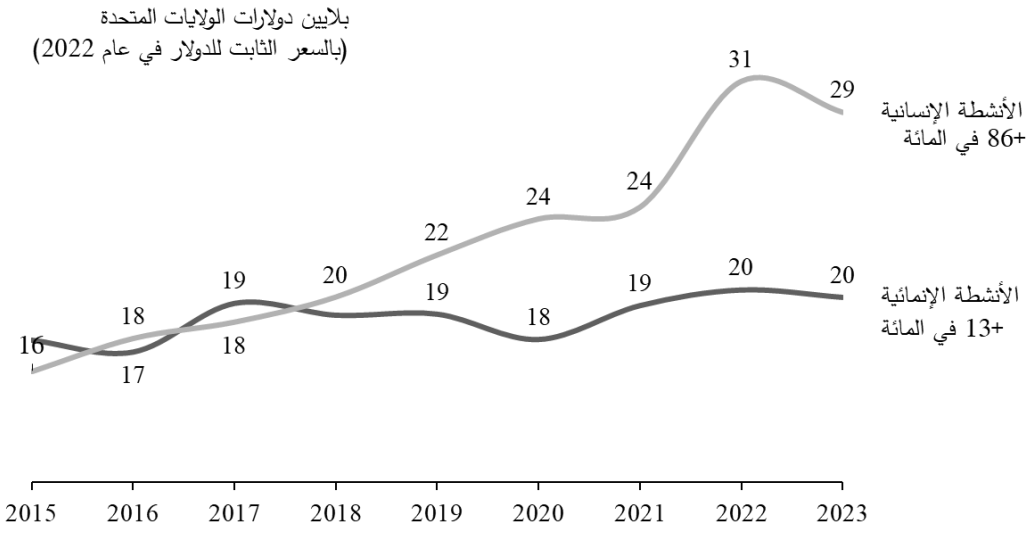

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

37 – في حين أُنفقت نسبة 79 في المائة من جميع النفقات على الأنشطة التنفيذية في عام 2023 على الصعيد القطري، كانت نسبة أخرى قدرها 5 في المائة تتعلق بالأنشطة الإقليمية وموَّلت النسبة المتبقية الأنشطةَ العالمية، بما فيها البرامج العالمية وأنشطة المقر، وكذلك الأنشطة التي تعذَّر عزوها إلى بلدان أو مناطق بعينها (انظر الشكل 16).

الشكل 16

التوزيع الرفيع المستوى للإنفاق على الأنشطة التنفيذية في عام 2023

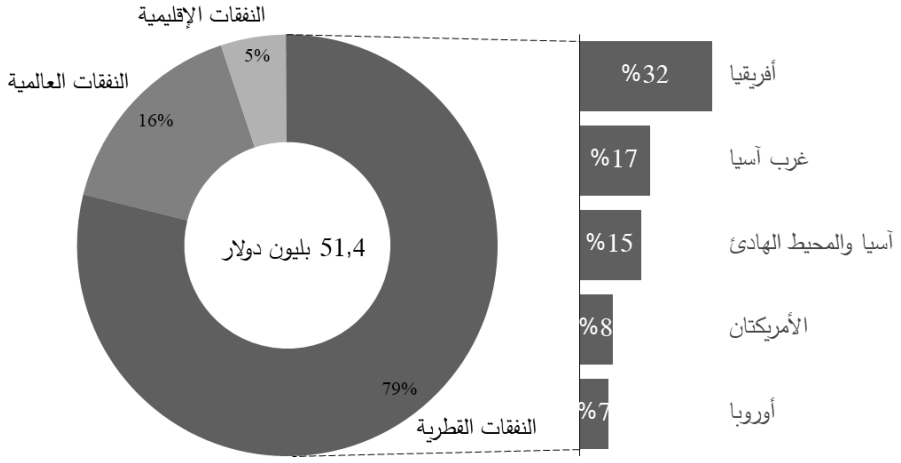

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

38 - كانت أفريقيا أكبر منطقة من حيث الإنفاق على الأنشطة التنفيذية، حيث أُنفق مبلغ قارب 17 بليون دولار، بزيادة قدرها 14 في المائة مقارنة بعام 2020، وشكّل 32 في المائة من مجموع النفقات في عام 2023. ومن هذا المبلغ، كان ثلثا مجموع النفقات على الأنشطة التنفيذية في أفريقيا متعلقين بالأنشطة الإنسانية. ووزِّعت هذه المخصصات بشكل أساسي على البلدان التي تمر بنزاعات أو بفترات ما بعد النزاع أو تلك التي لديها خطط للاستجابة الإنسانية. والبلدان الخمسة الأولى التي خُصصت لها موارد هي إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان والصومال، حيث شكلت مجتمعةً نسبة 42 في المائة من مجموع النفقات في أفريقيا.

39 - ويبيّن الشكل 17 كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية البالغ عددها 11 كياناً والتي استأثرت بأكبر حصة (83 في المائة) من مجموع نفقات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2023، بينما استأثرت أكبر خمسة كيانات بأكثر من ثلثي مجموع النفقات. ومنذ عام 2020، زاد الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بمقدار 11 بليون دولار، ويعزى نصف تلك الزيادة تقريباً إلى زيادة إنفاق برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

الشكل 17

النفقات في المجالين الإنمائي والإنساني حسب الكيانات، 2023

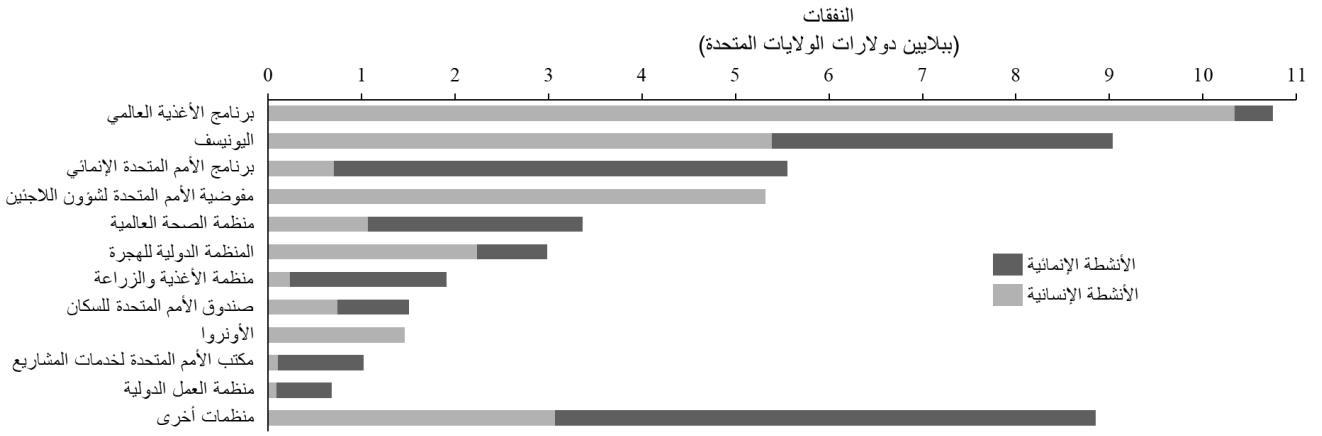

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

باء - الموارد المخصصة لأهداف التنمية المستدامة

40 - يمكن أن توفر التحسينات الأخيرة في التقارير المالية على مستوى منظومة الأمم المتحدة نظرة أفضل عن الموارد المخصصة للمساعدة على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومختلف أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2024، قامت جميع كيانات الأمم المتحدة، للسنة الثانية على التوالي، بتتبع الأنشطة والنفقات مقابل أهداف التنمية المستدامة[9]. ووفقاً لأحدث الأرقام المسجَّلة عام 2023، حدث أعلى إنفاق لدعم الهدفين 2 (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة) و 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، بإنفاق ما يفوق 11 بليون دولار على كل هدف منهما (انظر الشكل 18). وخُصص أكثر من 9 بلايين دولار للأنشطة المتصلة بالصحة في إطار الهدف 3. وتعلقت أكبر الزيادات في الإنفاق بين عامي 2022 و 2023 بالهدف 5، الخاص بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (بزيادة فاقت 17 في المائة) والهدف 4، الخاص بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع (بزيادة فاقت 15 في المائة). وأظهرت ردود الحكومات على الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالمجالات الشديدة الأثر للدعم القطري الذي تقدمه الأمم المتحدة وجود نمط مماثل في مختلف الأهداف. واعترفت حكومات أخرى بالدعم المقدَّم من الأمم المتحدة لتحقيق الهدفين 2 و 3، وهو ما يتوافق مع ارتفاع الإنفاق على هذين الهدفين.

41 - وتصنَّف النفقات بحسب أهداف التنمية المستدامة لتحسين تتبع المخصصات والاستثمارات لتنفيذ خطة عام 2030. ويعكس التنوع في الإنفاق الاحتياجات المختلفة من الموارد اللازمة لاتخاذ إجراءات من أجل التعجيل بتحقيق كل هدف. ويحتاج بعض الأهداف إلى استثمارات مالية ضخمة، في حين

(9) ستكون بيانات عام 2024 متاحة في نهاية عام 2025.

أن البعض الآخر قد يحتاج إلى دعم رئيسي في مجال السياسات العامة وإلى إجراءات ذات نفقات متوقعة أقل لتحقيق نتائج هامة في مجال الدعم.

الشكل 18

النفقات حسب أهداف التنمية المستدامة، 2023

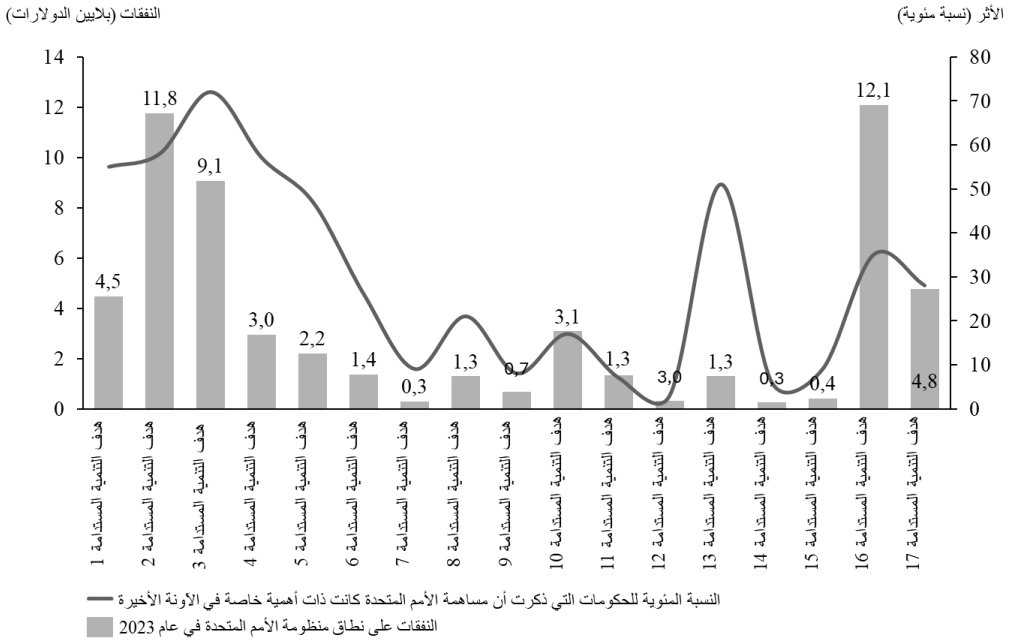

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

جيم - الموارد المخصصة للبلدان

42 - آلت الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية في المقام الأول إلى البلدان التي تتصدى للأزمات وتستجيب لاحتياجات إنسانية. واستأثرت البلدان الـ 13 الأكثر استفادة من البرامج بنصف مجموع النفقات على الصعيد القطري في عام 2023، التي أنفق معظمها (80 في المائة) على الأنشطة الإنسانية. وبالمقارنة مع عام 2020، ازدادت الموارد المخصصة لأنشطة المساعدة الإنسانية زيادة كبيرة في الصراعين اللذين اشتدت حدتهما مؤخراً في أفغانستان (زيادة بنسبة 377 في المائة) وأوكرانيا (زيادة بنسبة 445 2 في المائة)، في حين ظلت الموارد المخصصة للبلدان الأخرى التي تمر بحالات الطوارئ، بما فيها الصومال وجنوب السودان واليمن ودولة فلسطين، في مستويات عالية خلال الفترة 2020-2024.

43 - وبالنسبة للبلدان الـ 42 الكبيرة المستفيدة من برامج الأمم المتحدة، التي تجاوز الإنفاق فيها 200 مليون دولار، خصص ما يقرب من ثلاثة أرباع (73 في المائة) الموارد للمساعدة الإنسانية (انظر الشكل 19). ومثلت المساعدة الإنمائية نسبتي 67 و 77 في المائة مما ينفق في البلدان المتوسطة المستفيدة من البرامج (50 مليون دولار - 200 مليون دولار) والبلدان الصغيرة المستفيدة من البرامج (أقل من 50 مليون دولار)، على التوالي.

الشكل 19

تخصيص النفقات في ما بين البلدان في عام 2023

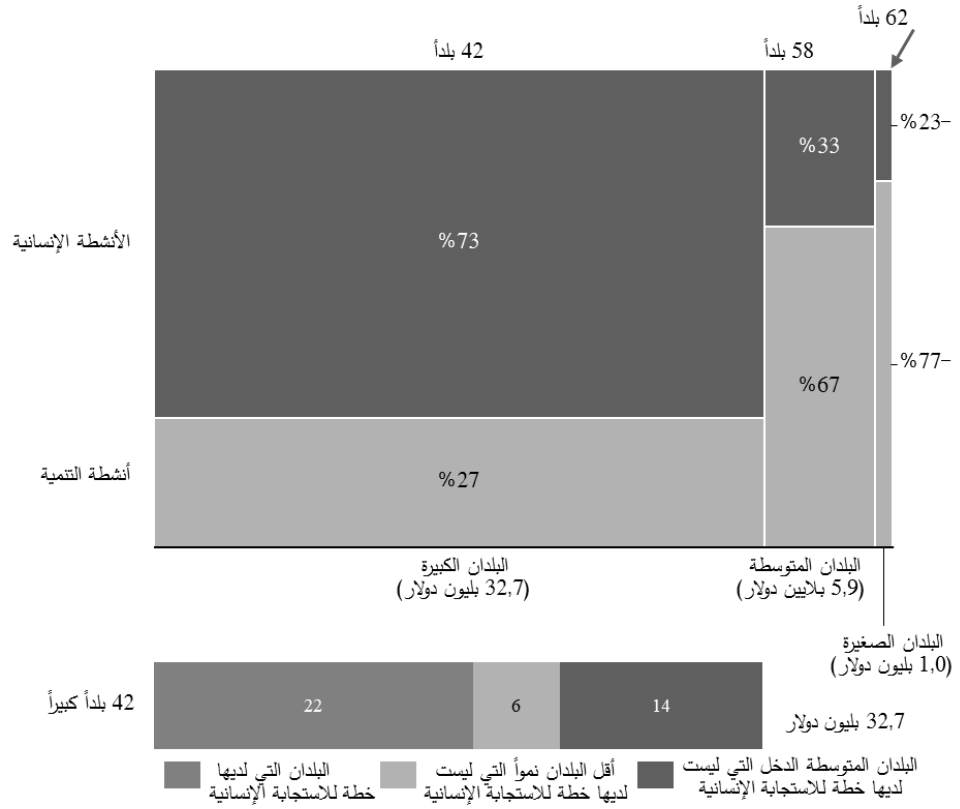

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

44 - يعرض الشكل 20 البلدان الـ 42 الأكثر استفادة من البرامج والتي استأثرت مجتمعةً بنسبة 83 في المائة من مجموع النفقات في المنظومة الإنمائية. ولم تستأثر بالغالبية العظمى (89 في المائة) من جميع النفقات على الصعيد القطري على الأنشطة الإنسانية فحسب، بل استأثرت أيضاً بالقسط الأكبر (64 في المائة) من مجموع النفقات الإنمائية. ويواجه أكثر من نصف هذه البلدان الكبيرة المستفيدة من البرامج (22 من بين 42 بلداً) حالات طوارئ إنسانية ولديها خطة للاستجابة الإنسانية. ويستند الاستخدام الفعال لهذه الموارد إلى تنسيق وتعاون قويين في مجمل تدخلات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية وتدخلاتها في مجال بناء السلام لدعم الإجراءات القطرية المتخذة من أجل التصدي للأزمات.

الشكل 20

البلدان التي تجاوزت فيها النفقات 200 مليون دولار في عام 2023

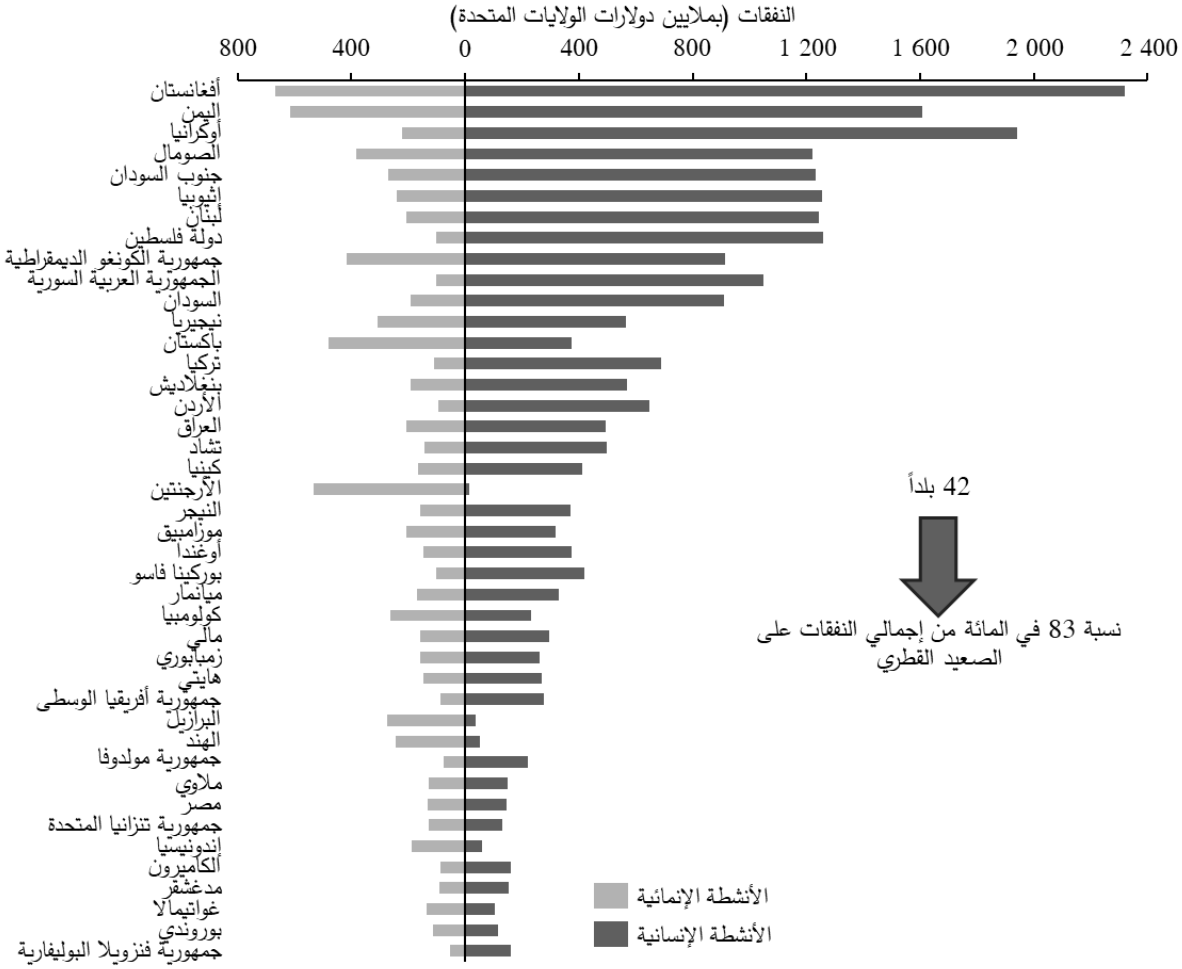

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

45 - ثمة اتجاه متزايد نحو التشتُّت في ما تنفقه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فقد زادت عموماً الموارد المنفقة في البلدان المستفيدة من البرامج بأكثر من الضعف بين عامي 2010 و 2022، ولكن متوسط حجم المشاريع انخفض بنسبة 6 في المائة[10]. ويشكل تشتُّت الموارد مصدر قلق خاص في البلدان الصغيرة المستفيدة من البرامج، حيث تكون المخصصات بسيطة وغالباً ما توجد عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة. وقد استأثرت البلدان والمناطق الـ 62 مجتمعةً التي يقل مجموع إنفاق الأمم المتحدة فيها عن 50 مليون دولار من النفقات سنوياً، والمصنفة ضمن البلدان الصغيرة المستفيدة من البرامج، بنسبة 2,4 في المائة فقط من مجموع النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام 2023.

46 - ويمكن أن يساعد ارتفاع نسب الموارد الأساسية والتمويل المرن من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات على الحد من الآثار السلبية لتشتُّت الموارد عن طريق تجميع تلك الموارد. ويبيّن

(10) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Multilateral Development Finance 2024*.

الشكل 21 أنواع الموارد المنفقة في البلدان والمناطق الـ 62 ذات أصغر البرامج، ومعظمها من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عام 2023، كانت نسبة 27 في المائة من الموارد المنفقة في هذه البلدان والمناطق موارد أساسية، أي بانخفاض قدره 3 نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق. ورغم أن هذه الحصة أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 13 في المائة، وهو أمر مهم لتقليل مستويات تشتُّت الموارد عندما تكون الموارد شحيحة. وجاءت نسبة أخرى قدرها 5 في المائة من الموارد المخصصة لهذه البلدان والمناطق الصغيرة المستفيدة من البرامج عن طريق صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، مما أتاح قدراً إضافياً من المرونة والاتساق.

الشكل 21

البلدان والمناطق التي كانت النفقات فيها أقل من 50 مليون دولار في عام 2023، حسب نوع الموارد

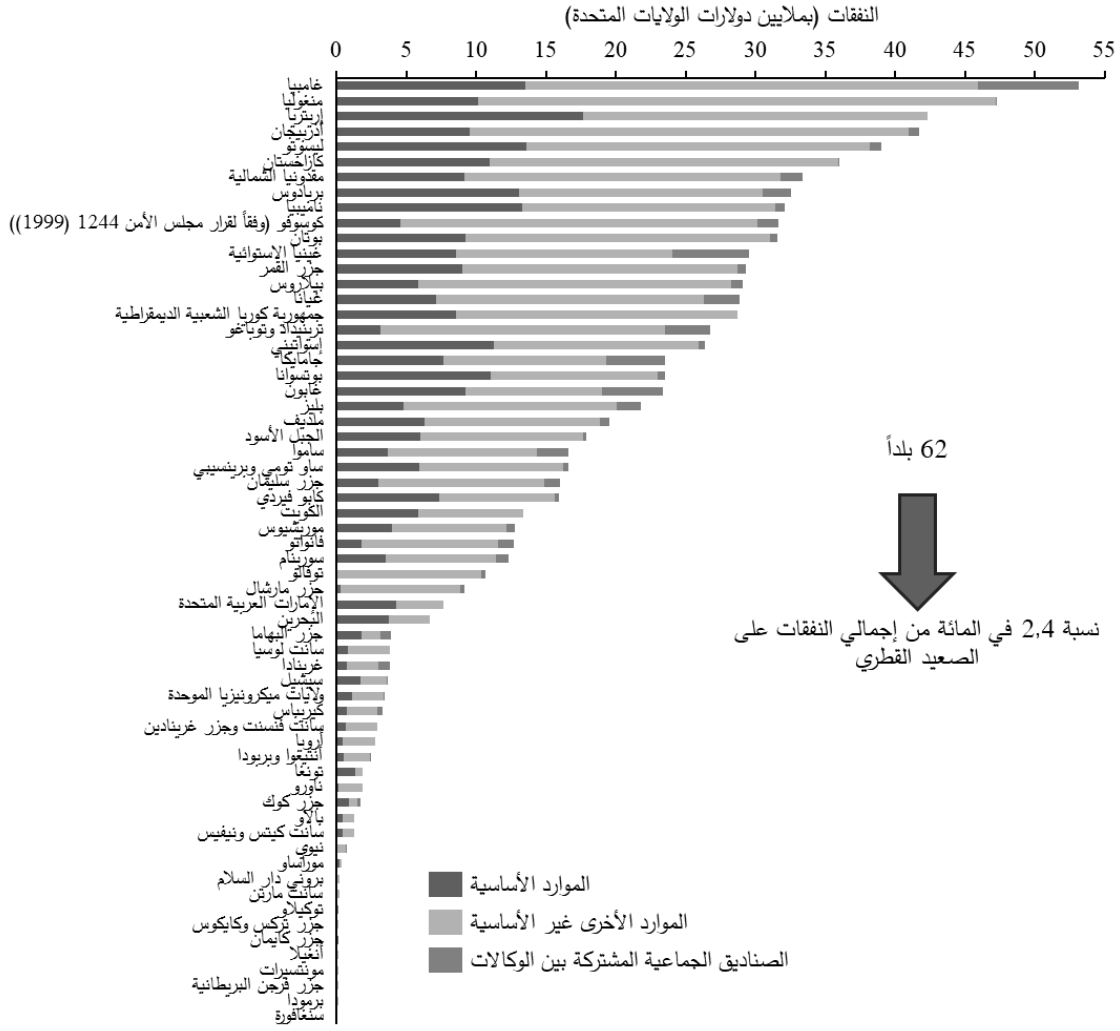

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

ملاحظة: تُفهم الإشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

دال - تخصيص الموارد للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

47 - تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة تحديات محددة وتحتاج إلى الدعم للتغلب على المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة. وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية هي 100 بلد من البلدان الضعيفة[11] التي تواجه تحديات فريدة. وفي عام 2023، أُنفق 22,6 بليون دولار، أو 57 في المائة من جميع النفقات على الصعيد القطري على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، في هذه البلدان، وهي نفس الحصة التي أُنفقت في عام 2020 (انظر الجدول أدناه).

الإنفاق على الأنشطة التنفيذية حسب مجموعات البلدان

مجموعات البلدان	*أعداد البلدان*	*مجموع النفقات في عام 2023 (بلايين دولارات الولايات المتحدة)*	*النفقات كحصة من المجموع على الصعيد القطري (نسبة مئوية)*	*اتجاه الإنفاق على مدى ثلاث سنوات بالقيمة الحقيقية (نسبة مئوية)*	*حصة مجموع النفقات الإنمائية المستخدمة مع التمويل الأساسي (نسبة مئوية)*	*حصة النفقات الإنمائية من المجموع في عام 2023 (نسبة مئوية)*
أقل البلدان نمواً	44	20,4	50,3	+20	20,1	30
الدول الجزرية الصغيرة النامية	52	1,3	3,3	+32	22,0	67
البلدان النامية غير الساحلية	32	11,5	28,4	+34	21,0	30
أفريقيا	54	16,6	40,8	+14	24,3	33
البلدان المتوسطة الدخل	108	20,8	51,2	+18	19,4	41
البلدان التي تعاني من حالات طوارئ معقدة	24	21,8	53,7	لا ينطبق	15,1	24
حكومات جميع البلدان المستفيدة من البرامج	162	39,6	90	+19	19,2	34

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

ملاحظة: مجموعات البلدان المبيّنة في هذا الجدول لا تنفي إحداها الأخرى. وقد تتضمن مجموعات مختلفة نفس البلد، وذلك مثلا حيث يمكن أن يكون بلد من أقل البلدان نمواً أيضاً بلداً من البلدان النامية غير الساحلية.

48 - تُعزى الزيادة الشديدة في النفقات في أقل البلدان نمواً منذ عام 2018 إلى حد كبير إلى زيادة أنشطة المساعدة الإنسانية، على الرغم من انحسار ذلك الاتجاه في عام 2023 حين كان الانخفاض الصافي في إجمالي الإنفاق بسبب انخفاض الإنفاق على أنشطة المساعدة الإنسانية (بانخفاض قدره 0,9 بليون دولار)، الذي قابلته جزئياً زيادة في الأنشطة الإنمائية (زيادة قدرها 0,6 بليون دولار) (انظر الشكل 22).

(11) تجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان مدرجة في مجموعتين من مجموعات البلدان هذه.

الشكل 22

حجم الموارد المخصصة ونسبتها المئوية في مجموعات البلدان، 2018-2023

(بلايين الدولارات بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2022)

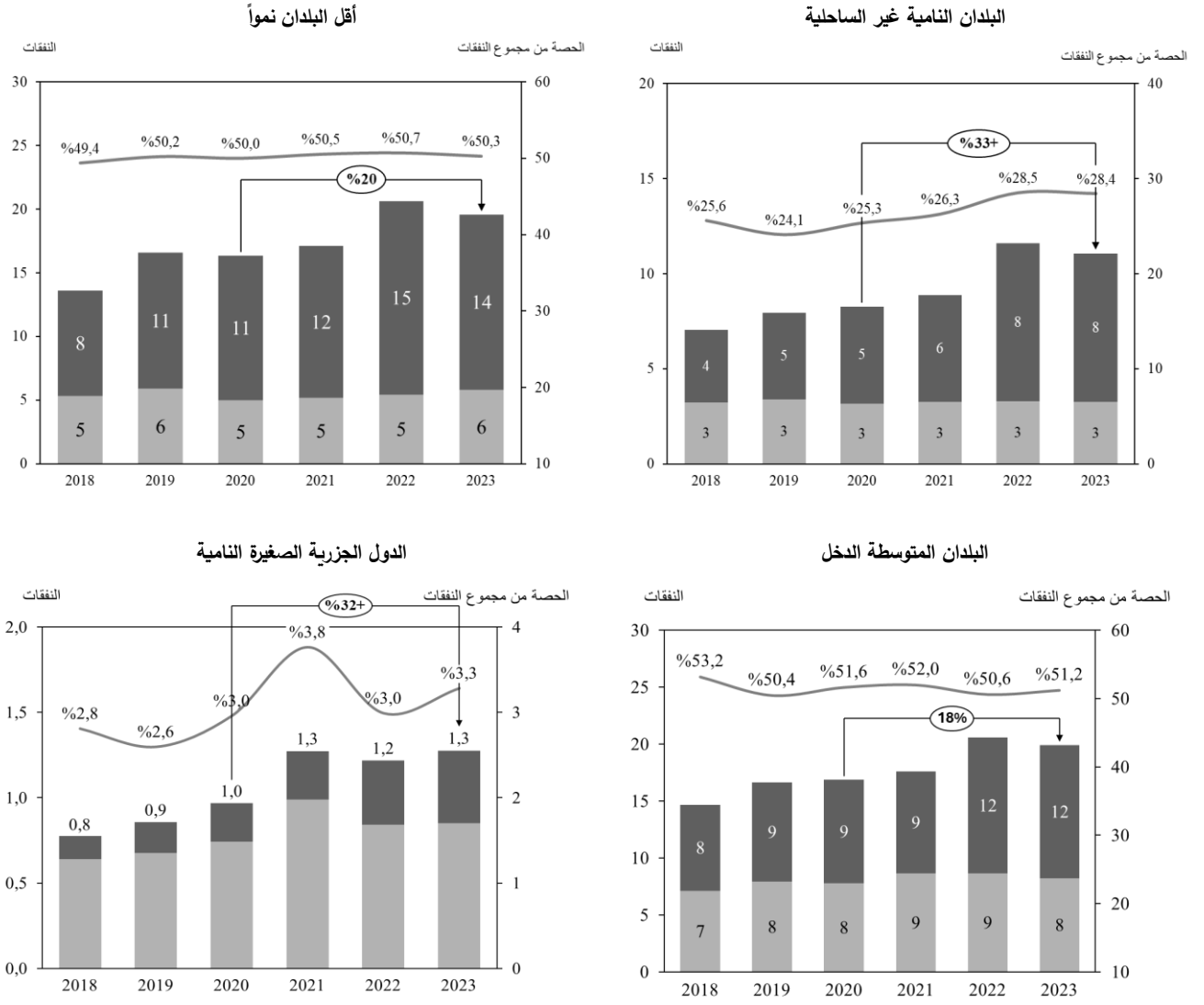

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

ملاحظة: المجاميع المبيَّنة هي بحسب المجموعة ولا ينفي أحدهما الآخر. وقد تتضمن مجموعات مختلفة نفس البلد، وذلك مثلا حيث يمكن أن يكون بلد من أقل البلدان نمواً أيضاً بلداً من البلدان النامية غير الساحلية.

49 - زادت منذ عام 2020 النفقات على الأنشطة التنفيذية في البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 34 في المائة، وهي أكبر نسبة من أي مجموعة من البلدان. وتمثل هذه المجموعة من البلدان الآن نسبة 28,4 في المائة من مجموع النفقات على الصعيد القطري. وقد حدثت الزيادة بفعل ارتفاع الإنفاق على أنشطة المساعدة الإنسانية، بزيادة قدرها 64 في المائة منذ عام 2020، مقارنة بزيادة قدرها 10 في المائة في الإنفاق على الأنشطة الإنمائية.

50 - وتوسَّع أيضاً نطاق الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث زادت بنسبة 32 في المائة من الناحية المالية منذ عام 2020. وقد تعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى تضاعف الإنفاق على أنشطة المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، شكّلت المساعدة الإنمائية ثلثي مجموع الموارد، مما جعل منها المجموعة الوحيدة من البلدان التي تجاوز فيها الإنفاق على المساعدة الإنمائية الإنفاق على أنشطة المساعدة الإنسانية. وفي عام 2023، كانت نسبة 22 في المائة من الموارد الإنمائية المنفقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من الموارد الأساسية. وكانت هذه واحدة من أعلى الحصص في أي مجموعة من البلدان.

51 - وشكّل الإنفاق الإجمالي في البلدان المتوسطة الدخل نسبة 51 في المائة من مجموع النفقات على الصعيد القطري في عام 2023، حيث زاد بنسبة 18 في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام 2020. وتشمل هذه الفئة مجموعة متنوعة من 108 بلدان، من ضمنها مجموعات متداخلة تضم 20 من أقل البلدان نمواً، و 20 من البلدان النامية غير الساحلية، و 27 من الدول الجزرية الصغيرة النامية، و 10 من البلدان التي لديها خطة للاستجابة الإنسانية.

52 - ويُخفي الإنفاق الإجمالي على البلدان المتوسطة الدخل تفاوتاً كبيراً في الإنفاق، الذي يميل إلى الارتفاع بسبب البلدان المتوسطة الدخل التي تنتمي أيضاً إلى مجموعات أخرى من البلدان (انظر الشكل 23). ونصيب الفرد من الإنفاق أقل بكثير بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل غير المدرجة في مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة أو التي توجد في بيئات معقدة أو تلك التي لا توجد في أفريقيا.

الشكل 23

نصيب الفرد من النفقات في البلدان المتوسطة الدخل، 2023

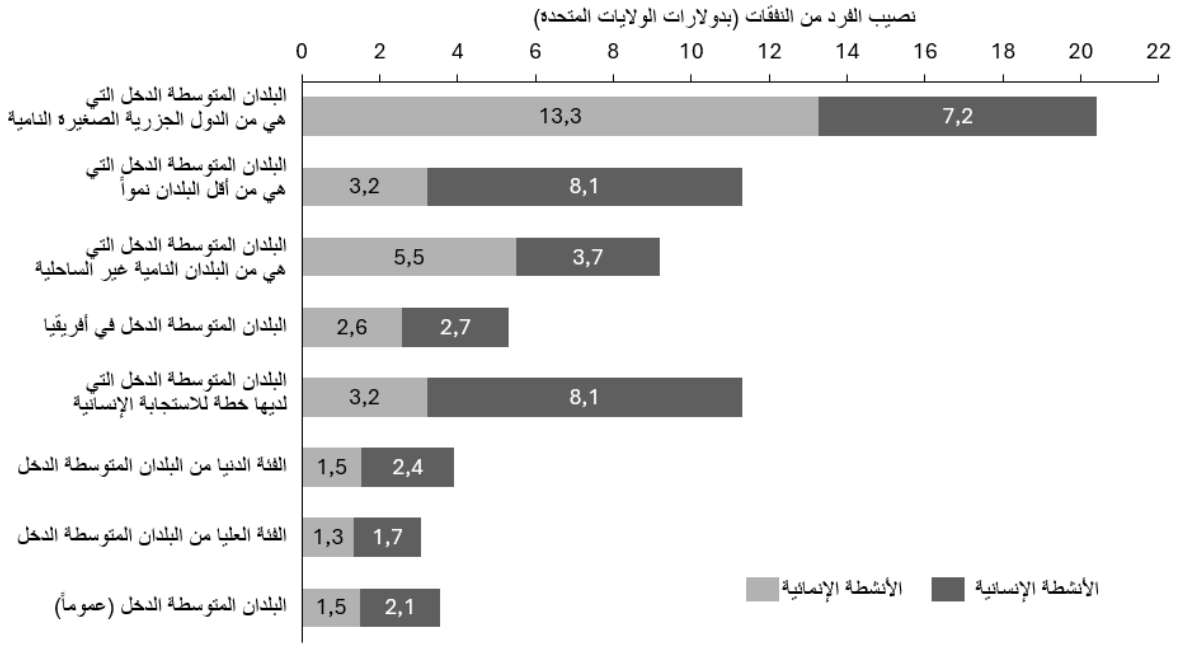

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين، 2025.

رابعا - الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بتدفقات التمويل

53 - أكدت الحكومات التي تساهم بأموال أن الافتقار إلى الوضوح الكافي لنتائج الإنفاق يشكل عاملا مثبطاً كبيراً من حيث المساهمات الأساسية، مقارنة بروابط النتائج الواضحة بجلاء في حالات التمويل المخصص بشروط صارمة. ويبيّن الاستعراض الجديد من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات الحاجة إلى تعزيز المساءلة والشفافية في التمويل، وذلك لتحفيز البلدان المانحة على تقديم مساهماتها. ومن خلال اتفاق التمويل، تعهدت كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بإظهار مساهمتها بشكل أوضح في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

54 - وفي عام 2024، قدمت نسبة 52 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقاريرها في ضوء مؤشرات مشتركة عن مساهمتها في النهوض بأهداف التنمية المستدامة، مقارنة بنسبة 15 في المائة فقط في عام 2022، لكنها لا تزال أقل بكثير من عدد الأفرقة القطرية التي يتوقع أن تقدِّم تقاريرها بحلول عام 2028. وعلى صعيد أكثر إيجابية، فإن 91 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية كانت لديها خطة عمل مشتركة تنفيذية لأطر التعاون الخاصة بها، لمقارنة الأنشطة بالنتائج، وهي منشورة أيضاً في منصة UN-Info (بعد أن بلغت نسبة 74 في المائة في عام 2023).

55 - وتشكل تقارير النتائج السنوية لأفرقة الأمم المتحدة القطري، التي تصدرها جميع الأفرقة القطرية منذ عام 2023، أداة رئيسية للمساءلة بالنسبة للبلدان المستفيدة من البرامج. وقد أقرت الحكومات بالتحسينات التي طرأت على نوعية التقارير، مُبرزةً الروابط بين نتائج أطر التعاون والنتائج الإنمائية الوطنية.

56 - وتقدم أطر التمويل على الصعيد القطري، التي هي أداة أخرى من أدوات الشفافية، لمحة عامة واضحة عن مزيج التمويل والثغرات في الموارد اللازمة لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وبحلول نهاية عام 2024، كان لدى 91 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية إطار تمويل يعمل بشكل كامل ويحدَّث سنوياً، مقارنة بنسبة 68 في المائة قبل عامين.

57 - وعلى الصعيد العالمي، فإن التحسينات المُدخلة على التقرير المتعلق ببيانات التمويل على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمقدَّم إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي هو المصدر الرئيسي للمعلومات المستخدمة لإعداد هذا التقرير، تُتيح للجهات المعنية صورة أوضح عن الموارد المالية الموزعة على أهداف التنمية المستدامة والمواقع الجغرافية، وتمكّنها من تمحيص البيانات المصنفة في شكل تدخلات إنمائية وإنسانية وتدخلات لإحلال السلام وتدخلات ذات صلة بالخطة العالمية. وشمل ذلك وجود بيانات مالية على نطاق المنظومة تتعقب مساهمة الأمم المتحدة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك مساهماتها في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2024، أُبلغ عن نسبة 100 في المائة من إجمالي نفقات الأمم المتحدة مقابل الأهداف ذاتها أو الغايات المحددة ضمن أهداف التنمية المستدامة، مقارنة بنسبة 44 في المائة في عام 2020. وفي عام 2024 أيضاً، بدأ الإبلاغ في ضوء أحدث معيار للبيانات عن مؤشر المساواة بين الجنسين، في ما يتعلق بتقديم التقارير على مستوى الأنشطة بما يتماشى مع معايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

58 - وتندرج هذه التحسينات في المعلومات المالية على مستوى النظام ضمن استراتيجية مكعب البيانات للفترة 2022-2025. وفي عام 2025، ستقوم شبكة المالية والميزانية بتقييم هذه الاستراتيجية لتبيُّن مجالات

التحسين المستمر في شفافية البيانات المالية على مستوى المنظومة ونوعيتها ومدى توافرها. وسيشمل ذلك بحث الخيارات المتاحة لإعداد تقارير أدق عن المساهمات المخصصة، وذلك للتمييز بين المساهمات المخصصة بشكل مرن والمساهمات الأخرى المخصصة بشروط أكثر صرامة، بما يتماشى مع ميثاق التمويل الجديد.

59 - وفي إطار الاستعراض الجديد من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، تُحث الكيانات على مواصلة تعزيز الشفافية والمساءلة في آليات التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات، بوسائل منها مواصلة تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين. وخلال الدورة السابقة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات (2021-2024)، يمكن ملاحظة أوجه تقدم كبيرة في تطوير سمات إدارية مشتركة في مجمل الصناديق الجماعية المشتركة بين الوكالات، التزمت بها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كجزء من اتفاق التمويل. وفي عام 2023، تضمنت نسبة 77 في المائة من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية ميزات مشتركة لإدارة الجودة[12]، بعد أن كانت 61 في المائة في عام 2020.

60 - وتتيح سياسات استرداد التكاليف، المتجذرة في المنهجيات التقنية المالية ومنهجيات الميزانية، الشفافية المؤسسية عن طريق تبيان الأجزاء التي تُنفق على الأنشطة البرنامجية وغير البرنامجية من الموارد الأساسية وغير الأساسية. وفي عام 2024، أبلغت نسبة 78 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مجالس إدارتها عن السياسات والمعدلات المعتمدة لاسترداد التكاليف، حيث أدرجت نسبة 50 في المائة من تلك الكيانات معلومات عن مبالغ الموارد الفعلية المستردة من خلال معدل تكاليف الدعم المُحتسب على الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية. وكانت هذه الأرقام متوافقة مع السنوات السابقة.

61 - وفي إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، تُدعى مجالس الإدارة المعنية إلى استعراض المقترحات القائمة على الأدلة لاستكمال سياسات استرداد التكاليف وزيادة اتساقها. وفي عام 2024، وكجزء من استعراض شامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف المتبعة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، اعتُبر أن النهج المشترك لاسترداد التكاليف نهج ناجح من حيث دفع عجلة المواءمة وإيجاد مجالات متساوية وتشجيع التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وبناء على ذلك، وافقت المجالس التنفيذية للكيانات الأربعة على الإبقاء على النهج الشامل المشترك، بما في ذلك المنهجيات المشتركة لتصنيف التكاليف واستردادها.

(12) تدل على وجود استراتيجية واضحة المعالم، تشمل سمات مبتكرة حيثما كان ذلك مناسباً، ونظريات واضحة للتغيير، ونُظم متينة للإدارة القائمة على النتائج، وهيئات إدارة جيدة الأداء تدعمها أمانات فعالة، وضمان الجودة في المسائل المرتبطة بمعايير الأمم المتحدة وقيمها؛ ونظم واستراتيجيات لإدارة المخاطر؛ ومعايير تتعلق بالفعالية التنفيذية/الإبلاغ/الوضوح/الشفافية؛ والتخطيط والتمويل لإجراء تقييمات مشتركة على نطاق المنظومة تفي بقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

خامسا - خاتمة

62 - خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عقد في عام 2024، أكد قادة العالم من جديد على الأهمية المحورية لأهداف التنمية المستدامة، على أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي المحرك الرئيسي. ويلزم توفير تمويل كاف وعالي الجودة لتنفيذ هذه الرؤية. ويساعد التحليل المذكور أعلاه في تأكيد أن التمويل الحالي المساهَم به في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية غير كاف لتلبية طلبات البلدان للحصول على الدعم لتسريع تقدمها نحو تنفيذ خطة عام 2030. وهناك زيادة غير كافية في التمويل العالي الجودة، وكذلك انخفاض في مستويات القدرة على التنبؤ، واعتماد كبير على عدد صغير من الدول الأعضاء. وهذه العوامل، عند اقترانها، تعوق قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بسرعة للدعوات إلى توسيع نطاق عملها وتعزيز قدرتها على تقديم دعم متكامل للسياسات العامة. وقد أصبحت اتجاهات التمويل تتأثر بشدة بفعل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة. ومع ذلك، ولكون العالم على شفا ظرف إنمائي طارئ، فإن ما يلزم هو الاستثمار في المنظومة الإنمائية لمنع تخلف مزيد من البلدان أكثر عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع تبقي خمس سنوات على أجل تنفيذ خطة عام 2030، تظل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أفضل السبل لتقديم الحلول الإنمائية.